مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

المشـــهد الفلسطيـني السوري عـام 2020

ملخص تنفيذي لأبرز التطورات
على الأوضاع العامة للاجئين الفلسطينيين
داخل وخارج سورية

إعداد: الباحث ابراهيم العلي

كانون الثاني – يناير / 2021

جدول المحتويات

تقديم 4

المؤشرات العامة لأوضاع اللاجئين الفلسطينيين داخل سورية 5

المؤشرات الاقتصادية..... 5

المؤشرات الاجتماعية..... 7

المؤشرات الصحية..... 8

المؤشرات التعليمية..... 9

مؤشرات حقوق الإنسان..... 10

- حق التنقل..... 10
- الاغتيالات والقتل خارج القانون..... 11
- الاستيلاء على الأملاك الخاصة..... 11
- التهجير والإبعاد القسري..... 11
- الاعتقالات والضحايا..... 13

الحراك الدولي الرسمي والفصائلي الفلسطيني تجاه المخيمات الفلسطينية في سورية 14

المؤشرات العامة لأوضاع فلسطينيي سورية خارج سورية..... 15

التوصيات 16

المشهد الفلسطيني السوري عام 2020

ملخص تنفيذي لأبرز التطورات على الأوضاع العامة للاجئين الفلسطينيين داخل وخارج سورية

تقديم

السنوات التسع العجاف التي مرت على سورية لم تتجاهل اللاجئين الفلسطينيين هناك؛ بل طحنتهم مع من طحنت من أبناء الشعب السوري.

ولم تكن تلك السنوات على سورية واحدة من حيث المعاناة والألم؛ بل تفاوتت في الشدة؛ إلا أنه لا يمكن وصف إحداها بالأقل ألماً أو دموية، فالذي لم تطاله القذائف والبراميل طالته نصال الفقر والجوع.

فعام 2020 الذي صمتت فيه المدافع وتراجعت فيه حدة القتل، ظهرت فيه العديد من المشكلات، كان أبرزها انتشار جائحة كورونا التي أرخت بظلالها على صنوف الحياة كافة إلى جانب التداعيات القاتلة للحرب من تهجير واعتقالات وقتل خارج القانون وانهيار اقتصادي وتراجع المنظومة الصحية والتعليمية.

فهشاشة مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين لم ترحمها تلك التداعيات أو تتجاوزها بدون التوغل فيها تاركة خلفها جراحاً غائرة اجتماعياً وإنسانياً واقتصادياً وتعليمياً و....

يحاول هذا التقرير تسليط الضوء على التغيُّرات التي طرأت على الأوضاع العامة للاجئين الفلسطينيين داخل وخارج سورية أثناء عام 2020، وفق آلية منهجية توخّت الدقة والموضوعية في رسم المشهد الحقيقي للحالة الفلسطينية السورية من خلال تناول أهم المؤشرات الدالة عليها كالاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية وحقوق الإنسان. إضافة إلى رصد الحراك الدولي والرسمي والفصائلي تجاه اللاجئين الفلسطينيين داخل سورية. ويختم التقرير بمجموعة من التوصيات التي من شأنها النهوض بالحالة العامة للاجئين وتأمين الحياة الآمنة والكريمة لهم.

المؤشرات العامة لأوضاع اللاجئين الفلسطينيين داخل سورية

توقفت الأعمال القتالية في غالبية المدن السورية وشهدتً هدوءاً نسبياً، ورصدت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية خروقات وحوادث متفرقةً في بعض المناطق التي شهدت مصالحات كما في الجنوب السوري وجنوب مدينة دمشق.ً

وتشير إحصائيات الأونروا نهاية 2020 إلى وجود 438 ألف لاجئ فلسطيني حالياً في سورية من أصل 560 ألفاً قبل اندلاع الحرب، ويواجه اللاجئون الفلسطينيون في سورية أوضاعاً إنسانية غاية في الصعوبة نتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية في البلاد وانعدام الأمن الغذائي.

المؤشرات الاقتصادية

يعاني اللاجئون الفلسطينيون في سورية أوضاعاً معيشية صعبة، بعد ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض القوة الشرائية لليرة السورية أمام الدولار، وحالة النزوح المتكرر، حيث إن حوالي 40 ٪ من الفلسطينيين مهجرون داخل سورية، وأن 91 ٪ من أسرهم تعيش في فقر مطلق، على أقل من دولارين أمريكيين للشخص في اليوم.

وكشف التقرير الذي أعدّته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ومركز الدراسات السورية في جامعة «سانت آندروز»، والذي يغطي الفترة الواقعة بين 2011 إلى 2019، أن 82٪ من الأضرار الناجمة عن الصراع تراكمت في سبعة من أكثر القطاعات كثافة في رأس المال: الإسكان والتعدين والنقل والأمن والتصنيع والكهرباء والصحة. وتُقدّر قيمة الدمار المادي لرأس المال بنحو 117,7 مليار دولار، والخسارة في الناتج المحلي الإجمالي بمبلغ 324,5 مليار دولار، مما يضع تكلفة الاقتصاد الكلي للصراع عند نحو 442 مليار دولار.

وبحسب التقرير نفسه فإن الخسائر في التنمية البشرية في مجالي التعليم والصحة كارثية، ويبدو أنه «لا يمكن معالجتها مما سبب معاناة على نحو خاص لجيل السوريين الذين بلغوا سنّ الرشد في وقت النزاع» (1).

وأشار التقرير الاقتصادي العمالي الصادر عن نقابة العمال في سورية إلى تراجع القدرة الشرائية لأصحاب الدخل المحدود بنسبة تزيد على 90 بالمئة بسبب الارتفاعات الكبيرة في الأسعار التي وصلت إلى مستويات تجاوزت نسبتها 1000 بالمئة، مشيراً إلى حجم الفجوة المعيشية الكبيرة بين الدخول التي لا يتجاوز متوسطها 50 ألف ليرة سورية ونفقات الحياة التي تبلغ 600 ألف ليرة سورية، ولفت التقرير إلى أن تردي الأوضاع المعيشية للمواطن السوري كان له تأثيره السلبي الواضح على التعليم لدى أفراد الأسرة، إذ أدى إلى دفع الكثير من العائلات لإرسال أطفالهم إلى سوق العمل من أجل تأمين مصدر دخل إضافي من جهة، ولتوفير نفقات التعليم من أجور نقل ولباس وقرطاسية وغيرها من جهة ثانية (2).

كما قررت وزارة التجارة الداخلية في سورية اعتماد البطاقات الذكية (3)، حيث يتم اعتماد البطاقة للحصول على إسطوانة غاز منزلي كل 23 يوماً، وتوزيع 400 لتر مازوت لكل عائلة بسعر 18 ليرة، وأخيراً تم إدراج عدد من المواد التموينية.

وفوجئ الكثير من الفلسطينيين في سورية، بشطب أطفالهم ممن هم دون سن الخامسة عشر من لوائح ما يسمى /البطاقة الذكية/ وبالتالي فإن كثيراً من العائلات الفلسطينية باتت محرومة من الحصول على كميات تكفيها من الخبز والمواد التموينية، لأن الحصول على مستحقاتها وفقاً لنظام البطاقة يستند إلى عدد أفراد الأسرة. ويستثني الأفراد دون سن دون الـ 15 عامًا، لعدم حصولهم على الأرقام الوطنية وذلك بناء على تعليمات الشركة المسؤولة عن البطاقة. حيث إن اللاجئ الفلسطيني في سورية لا يحصل على الرقم الوطني إلا في سن الـ 15 عاماً عند استلام الهوية الشخصية بينما المواطن السوري يمنح رقماً وطنياً فور تسجيله في دوائر النفوس.

وبالتالي بات الآلاف من الأطفال الفلسطينيين ممن لم يبلغوا سن الخامسة عشرة محرومين من مخصصاتهم من الخبز والمواد التموينية، فيما تعاني عائلاتهم أصلاً من الأعباء الناجمة عن الأوضاع المعيشية الكارثية التي تشهدها سورية.

المؤشرات الاجتماعية

تأثر المجتمع الفلسطيني اللاجئ في سورية الذي يعاني أصلاً من هشاشة اللجوء من تداعيات الحرب وحالات النزوح المتكرر الناتجة عنها.

وتعد الفئات المهمّشة أو الضعيفة من ذوي الاحتياجات الخاصة أو كبار السن أو أصحاب الأمراض المزمنة أو العائلات التي تقوم على إعالتها امرأة لعدم وجود الزوج أو المعيل لتلك الأسر، من أكثر الشرائح تضرراً. وتشير إحصائيات الأونروا لما يقرب من (126000) لاجئ فلسطيني يندرجون ضمن واحدة من الفئات الأربع الأشد ضعفاً (الأسر التي تعيلها نساء، والأسر التي يعيلها شخص ذو إعاقة، والأشخاص ذوو الإعاقة، والأسر التي يعيلها شخص مسن، والقصر/ الأيتام غير المصحوبين بذويهم).

وبدأت ظواهر جديدة تطفو إلى السطح بين اللاجئين لم يكن يألفها المجتمع الفلسطيني السوري كعمالة النساء والأطفال أو التسول أو البحث في حاويات القمامة، أو التسرب الدراسي. كذلك استمر نزيف الهجرة غير الشرعية من المنافذ البحرية في لبنان وتركيا وليبيا ومصر، وتعرّض العشرات من اللاجئين الفلسطينيين للاعتقال والتوقيف لدى الأجهزة الأمنية التابعة لهذه الدول، أو الابتزاز من قبل المهرّبين وتجار البشر، حيث اضطرت عشرات العائلات إلى المجازفة بإرسال أحد أفرادها عبر الطرق السابقة ليكون المخلِّص لها من المعاناة التي تعيشها.

فيما مهّدت الحالة الاقتصادية المتردية لانحراف بعض الشباب باتجاه المخدرات تعاطياً وترويجاً، مقابل الحصول على المال، ما شكل تهديداً مباشراً على المجتمع الفلسطيني والسير به لانتشار الرذيلة أو التطرف.

فالأزمة السورية وما ترافق معها من انهيار اقتصادي فاقمت الأوضاع الإنسانية والمعيشية للاجئين الفلسطينيين في سورية، وأصبحت تهدد بوقوع كوارث على كافة المستويات الحياتية للاجئين، الاجتماعية والصحية والبيئية والتعليمية، وتفشي الأمراض الاجتماعية الناجمة عن ارتفاع نسبة الفقر.

المؤشرات الصحية

أظهرت جائحة كورونا - فايروس كوفيد 19 - هشاشة الأوضاع الصحية في سورية، وعجْز المنظومة الصحية عن التصدي للحالات المرضية ضمن المشافي والمستوصفات العامة والخاصة نتيجة النقص الكبير بكافة الاحتياجات الطبية والصحية الضرورية، خاصة منها أسطوانات الأوكسجين التي وصل سعرها في السوق السوداء إلى أكثر من أربعمائة ألف ليرة وفي بعض الأحيان إلى نصف مليون.

علاوة على الانخفاض الكبير في الكوادر الطبية، حيث لا يوجد رقم دقيق لعدد الأطباء الذين هاجروا من سورية، ولكن يتراوح بين 28-34 ٪ من المسجلين في وزارة الصحة وهو رقم مخيف إذا علمنا أن قرى كاملة لا يوجد فيها طبيب ([4]).

على الصعيد الفلسطيني كشفت جائحة كورونا (كوفيد 19) وانتشارها الكبير بين أبناء المخيمات الفلسطينية في سورية تردي الواقع الصحي والنقص الكبير الذي يعاني منه هذا القطاع، وأشارت الأونروا إلى أنه خلال عام 2020 سجل إصابة 9000 لاجئ فلسطيني بالكورونا ([5]) بالإضافة إلى عشرات الوفيات.

لقد أثرت الإجراءات التي أعلنتها الحكومة السورية لمواجهة تفشّي فيروس «كورونا»، حيث فرضت على السّكان البقاء في المنازل، وخصوصاً من يزاولون أعمالهم في أماكن تشهد تجمّعات كبيرة، كالورش الصناعيّة والمطاعم والمرافق الخدميّة، مما أفقدهم مصادر دخلهم. أما فيما يتعلق بتوفير القوت اليومي أو توفير سبل الوقاية من «كورونا»، يضطرُّ اللاجئون الفلسطينيون إلى التضحية بأحدهما في سبيل الآخر، وهكذا تمضي بهم خياراتهم غير العادلة، في ظل أزمات متلاحقة هُمْ فيها الحلقة الأضعف.

ورغم التحذيرات والتخوف الكبير من انتشار جائحة كورونا إلا أنه تستمر سياسة التعامي المقصود عن مواجهة هذا الوباء وغيره من الأزمات المتفاقمة التي يعاني منها السوريون والفلسطينيون معاً على مختلف الصعد من قبل الحكومة السورية، فيما تتذرّع الأونروا بضعف إمكانياتها لتبرير عدم اتخاذها للإجراءات المناسبة لمكافحة الوباء، ما يجعلنا أمام وضع صعب يواجهه اللاجئ الفلسطيني.

4 http://firil.net/?p=2088 سورية بين 2010و 2016 بحث أجراه مركز فيريل للدراسات برلين 31/5/2016
5 المدير العام للأونروا في سورية أمانيا مايكل ايبي -

المؤشرات التعليمية

تواجه العملية التعليمية في مخيمات وتجمعات اللاجئين الفلسطينيين في سورية صعوبات وتحديات كبيرة أثرت بشكل سلبي على المستوى التربوي والتحصيل العلمي لآلاف الطلاب الفلسطينيين، أبرزها فيروس كورونا وتبعات نتائجه، والواقع الخدمي السيء.

ومع إعلان وزارة التربية والتعليم في سورية عن افتتاح المدارس عاد للمدارس قرابة الـ 51,000 طالب من أبناء اللاجئين الفلسطينيين في سورية من مرحلة التعليم الأساسي والمسجلين في 103 مدارس تابعة للأونروا، بالإضافة إلى آلاف الطلاب في المرحلة الثانوية والجامعية.

وفي ظل انتشار جائحة كورونا التي تشكل عائقاً كبيراً أمام العملية التعليمية وإمكانية استكمالها بشكل اعتيادي، والتي أدت إلى إغلاق المدارس بشكل كامل منذ الرابع عشر من آذار - مارس 2020 وحتى نهاية الفصل الثاني للعام الدراسي 2019/ 2020 ما حرم الطلاب من إكمال مناهجهم، وأوجد فاقداً تعليمياً يصعب تعويضه.

تحت هذه الظروف قامت الأونروا باعتماد تقنية التعليم عن بعد ووسائل التواصل التي توفرها شبكة الإنترنت، لتمكين الطلبة الفلسطينيين من متابعة دروسهم، لكن هذا الأمر لم يكن مجدياً خصوصاً في ظل الأزمات المتفاقمة التي تعاني منها سورية.

فحتى في المدن الكبرى يشكل وضع الكهرباء السيء للغاية في ظل التقنين الجائر، والذي يصل إلى 5 ساعات قطع مقابل ساعة وصل واحدة، عدا عن الأعطال المتلاحقة بسبب سوء الشبكة الكهربائية عائقاً أمام استخدام هذه التقنية، يضاف إلى ذلك أن شبكة الإنترنت ومنذ وجودها في سورية تعتبر من الشبكات الرديئة وغير القادرة على تقديم خدمات من النوعية العالية في مختلف المجالات فكيف هو الحال في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين التي تعاني من غياب شبه كامل للخدمات الأساسية، ما جعل إمكانية تطبيق التعليم عن بعد أمراً غير ممكن ودون أي جدوى تذكر.

ومع افتتاح العام الدراسي 2020/ 2021 في الثالث عشر من أيلول/ سبتمبر 2020، يسود التخوف من وضع صحي خارج عن السيطرة في مدارس سورية بشكل عام، ومدارس الأونروا بشكل خاص في ظل ظروف غير صحية لا تراعي أبسط الشروط لتلافي انتشار الجائحة بين الطلبة، حيث تزدحم الصفوف بهم ويصل العدد في الشعب الدراسية إلى نحو 50 طالباً، مع غياب شبه كامل للتعقيم، ووسائل الوقاية

البسيطة ما ينذر بعواقب خطيرة محتملة مع امتداد الموجة الثانية من الجائحة التي انتشرت في العديد من دول العالم.

ورغم هذا الواقع المزري تمكّن في عام 2020؛ 27 طالباً وطالبة من الفلسطينيين في سورية التخرج بتفوق من كلية الطب البشري في سورية، من بينهم 10 أطباء من أبناء مخيم النيرب في حلب و8 طلاب من أبناء مخيم اليرموك بدمشق و3 من سكان مدينة حلب، في حين تخرج 6 آخرين من مناطق ومخيمات متعددة في سورية. بالإضافة إلى عشرات الخريجين من الكليات الأخرى كالهندسة والاقتصاد والعلوم والآداب وغيرها.

والجدير بالذكر أن عدداً من الطالبات والطلاب الفلسطينيين حققوا المراكز الأولى على مستوى المدن والمحافظات السورية في نتائج امتحانات التعليم الأساسي والثانوي خلال الأعوام الماضية، على الرغم من كل الصعوبات التي واجهت وتواجه الفلسطيني في سورية وقلة إمكانياتهم المادية والضغوط الاقتصادية والمعيشية والنفسية.

مؤشرات حقوق الإنسان

لم تشهد مؤشرات حقوق الانسان تحسناً إيجابياً خلال 2020 بل شهدت نوعاً من الثباتية التي يمكن وصفها بالسلبية.

- **حق التنقل**

تحد معظم دول العالم من دخول اللاجئين الفلسطينيين عموماً إلى أراضيها بدون الحصول المسبق على تأشيرة دخول «فيزا» في الأحوال العادية، ولم يشهد هذا الموقف أي تعديل أو تغيير بسبب الأوضاع التي تشهدها سورية فيما يخص اللاجئين الفلسطينيين الذين وجدوا أنفسهم بحاجة ماسة للتنقل والسفر بعدما تعرّضت مخيماتهم للحصار التام أو التدمير الجزئي وفقدان الأمن، بل زاد تعقيداً وتشدداً في شروط الحصول على الأذن بالدخول، فهم ممنوعون من حق التنقل أو اللجوء إلى معظم الدول العربية والإسلامية المحيطة في سورية رغم ما تشهده من حرب دموية منذ قرابة التسع سنوات، كمحطة أولى على طريق النجاة نظراً لوجود حدود مشتركة بينهما مثل لبنان والأردن وتركيا. غير أن شروط الدخول لهذه الدول تتفاوت بين المنع التام للانتقال إليها وبين المنع الجزئي أو المشروط رغم الظروف القاهرة التي يتعرض لها اللاجئون نتيجة وجود أخطار تهدد حياتهم دفعتهم للتوجه نحو حدود هذه البلدان.

- **الاغتيالات والقتل خارج القانون**

شهدت مناطق مختلفة في محافظة درعا عمليات اغتيال وتصفية للعديد من النشطاء السابقين والعاملين في صفوف المعارضة بينهم فلسطينيون، وسُجلت جميع الحوادث ضد مجهولين، فيما يرجح نشطاء وقوف الأجهزة الأمنية التابعة للنظام السوري وراء هذه الاغتيالات.

- **الاستيلاء على الأملاك الخاصة**

رصدت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية عمليات استيلاء ومصادرة وتدمير لممتلكات ومنازل لاجئين فلسطينيين في العديد من المخيمات والتجمعات الفلسطينية كما في مخيمات السبينة وخان الشيح والحسينية ومنطقة الذيابية بريف دمشق ومخيمي النيرب وحندرات في حلب، تعود ملكيتها لناشطين فلسطينيين إغاثيين أو إعلاميين أو عسكريين أو لمعتقلين ممن تتهمهم الحكومة السورية بالتعامل مع المعارضة السورية أو بتهمة الإرهاب أو الانتماء إلى فصيل فلسطيني أخذ موقفاً مخالفاً لمواقف النظام.

وتقاسمت هذه المنازل جهات حكومية سورية كالأجهزة الأمنية أو بعض وزارات الدولة بعدما خولتها القوانين بذلك، أو أفراد يتبعون في غالبيتهم للميليشيات التي كانت تقاتل إلى جانب قوات النظام أو المنتمية إلى طوائف معينة.

وأصدرت الحكومة السورية مجموعة من القوانين التي تسمح بوضع اليد على الملكية الخاصة دون مراعاة الأصول القانونية كالقانون رقم 10، والقانون رقم 3 لعام2018 الذي أعطى السلطة للجنة حكومية في تقييم وتحديد المباني التي ستخضع لإزالة الأنقاض والهدم، وكذلك المرسوم 63 من قانون مكافحة الإرهاب لعام 2012 الذي سمح للحكومة بتجميد الأصول والممتلكات العائدة إلى من يُنظر إليهم على أنهم معارضون بموجب قانون مكافحة الإرهاب والمرسوم 66 الذي سبق القانون رقم 10، وبالتالي قيدت هذه الإجراءات والاشتراطات من حق السكان بالعودة إلى منازلهم ووضعت العوائق أمام آلاف العائلات النازحة.

- **التهجير والإبعاد القسري**

بعد مرور أكثر من عامين على انتهاء الوجود المسلح داخل مخيم اليرموك، واستعادة السيطرة عليه من قبل الحكومة السورية، إلا أن الأجهزة الأمنية والإدارية السورية لا تزال تحول دون السماح بعودة الأهالي. حيث تقوم الفروع الأمنية بمنع أو منح الموافقات الأمنية لمن يريد الدخول للمخيم بعد التحقق من وثائق تثبت الملكية أو الإقامة مثل سند الملكية، البطاقة الشخصية أو وصل اشتراك الكهرباء أو المياه. ومن يحصل على

الموافقة يُسمح له بالدخول لساعات محددة تنتهي جميعها عند الساعة الخامسة مساء مع منع المبيت داخل المخيم تحت طائلة الاعWتقال والمحاسبة.

كما لم يسمح بإعادة الإعمار وعودة النازحين من سكان المخيم إلا لحوالي 435 عائلة بحسب إحصائيات الأونروا، فيما تستمر عمليات نهب وسلب الممتلكات العامة والخاصة - من قبل «العفيشة «- وتدمير لبقايا البنية التحتية من كهرباء وماء واتصالات على مرأى من الأجهزة الأمنية السورية.

وتناقلت عدة جهات حكومية دخول المخيم في المخطط التنظيمي الجديد لمدينة دمشق الذي يقوم على فكرة إعادة إنتاج جنوب دمشق عمرانياً وسكانياً بما يحفظ المتطلبات الأمنية للعاصمة من المنطقة الممتدة من معضمية الشام وداريا مروراً بمطار المزة ومناطق جنوب المتحلق الجنوبي (الدائري الجنوبي)، التي يقع ضمنها مخيم اليرموك، حتى مخيم جرمانا وطريق المطار. حيث برزت هذه المنطقة كخاصرة أمنية رخوة للعاصمة خلال سنوات الحرب منذ العام 2011.

وفي 25 حزيران - يونيو 2020 أعلنت محافظة دمشق عن المخطط التنظيمي للمخيم الذي أظهر تبايناً واضحاً عن المخطط التنظيمي الأصلي لعام 2004، فالمخطط الجديد يقضم حارات كاملة بشوارعها وبيوتها ويحدث تغييراً عمرانياً كبيراً تختفي معه ملامح المخيم، وهو يقسم المخيم إلى ثلاث مناطق رئيسة (93 هكتاراً الأكثر ضرراً و48 هكتاراً متوسطة الضرر و79 هكتاراً قليلة الضرر) ولا يسمح بعودة أكثر من 40 ٪ من سكانه إلى المنطقة قلية الضرر بشرط إثبات الملكية، بَيدَ أن هذا الشرط قد يكون غير قابل للتحقق لأسباب تتعلق بالقوانين والأنظمة التي سنتها الدولة كالقانون رقم (10) أو تتعلق باللاجئين بسبب فقدانهم للأوراق الثبوتية أو وجودهم خارج البلاد.

وينتهك المخطط التنظيمي حق الملكية العقارية للسكان، فهو بشكله الجديد يقضم أكثر من 50 ٪ من الأبنية والبيوت والمحلات الداخلة في التنظيم الجديد، ودون الحصول على التعويضات المترتبة على فقدانها، وإن حصل البعض سيحصل على جزء بسيط كأسْهُمٍ تنظيمية لا تساوي نصف مساحاتها ولا مواقعها، كما أن المخطط سينفذ على ثلاث مراحل وقد يستغرق تنفيذه أكثر من 15 سنة حسب بعض التقديرات. وهو ما يلقي مخاوف من تأثيرات مباشرة على الهوية السياسية والوطنية للمخيم الذي كان يضم حوالي 40٪ من مجموع الفلسطينيين في سورية.

وتحت الضغط الشعبي والحراك الفصائلي والاعتراضات على المخطط التنظيمي؛ فقد أصدرت محافظة مدينة دمشق قراراً بالتريث في تطبيق المخطط الجديد، وأعطت وعوداً جديدة لسكان المخيم في العودة إلى بيوتهم ضمن شروط إثبات الملكية والموافقة الأمنية وصلاحية المنزل للسكن.

أما المهجرون الذين أجبروا على مغادرة مخيماتهم إلى الشمال السوري، فإنهم يعانون من عدم توفر أدنى مقومات الحياة، وشحّ المساعدات الإغاثية.

وتشير إحصائيات غير رسمية إلى أن 1488 عائلة فلسطينية تقيم في ثلاث مناطق رئيسة في الشمال السوري وهي منطقة إدلب وريفها ومنطقة عفرين (غصن الزيتون) وريف حلب الشمالي (درع الفرات).

ولا يوجد أي دور للأونروا في المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة في الشمال السوري، بحجة أنها مناطق غير آمنة ويصعب الوصول إليها. وتكتفي الوكالة بإيصال المساعدات المالية والعينية لأقرب نقطة من إدلب مثل مدينة حماه، التي تسيطر عليها القوات النظامية، في حين يمنع الخوف من الاعتقال أو القتل المهجرين من التوجه إلى مناطق نفوذ النظام السوري لاستلام المعونات.

- **الاعتقالات والضحايا**

شددت الأجهزة الأمنية السورية قبضتها الأمنية على بلدات جنوب دمشق (يلدا - ببيلا - بيت سحم)، بشكل مكثف خلال عام 2020، ونفّذت حملات الدهم والاعتقال التي طالت الفلسطينيين والسوريين على حد سواء، وذلك لتضييق الخناق على تلك البلدات. وبحسب مصادر مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية فإن «الحملة الأمنية ضد الفلسطينيين والسوريين في تلك البلدات امتدت لتشمل اعتقال من قاموا بتسوية أوضاعهم، وذلك بحجة تخلُّفهم عن أداء الخدمة العسكرية الإلزامية والاحتياطية، وأنهم مطلوبون في قضايا أمنية وجنائية».

كما قامت الأجهزة الأمنية في بلدة يلدا جنوب العاصمة السوريّة دمشق، في كانون الثاني - يناير/ 2020 باعتقال 52 تلميذاً فلسطينيّاً من تلامذة مدرسة الجرمق البديلة العاملة في البلدة، تتراوح أعمارهم بين 10 إلى 16 سنة»، بحجة تمزيق وتشويه صورة رئيس النظام خلال الدوام الرسمي. كما اعتقلت كذلك في وقت لاحق من العام نفسه عدداً من اللاجئين الفلسطينيين بينهم أطفال ونساء بحجة بقائهم في مخيم اليرموك خلال الأعوام الماضية التي كانوا فيها تحت سيطرة قوات المعارضة السورية.

يشار إلى أن مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية وثّقت اعتقال (1797) فلسطينياً في سورية في أفرع الأمن والمخابرات التابعة للنظام السوري بينهم (110) نساء، بالإضافة إلى فقدان (330) لاجئاً، كما تم توثيق سقوط 4048 ضحية خلال الفترة الممتدة من آذار - مارس 2011 ولغاية ديسمبر - كانون الأول / 2020 منهم (620) ضحية تحت التعذيب في المعتقلات السورية، مما يرفع وتيرة الخوف على مصير المعتقلين والمختفين قسرياً.

الحراك الدولي الرسمي والفصائلي الفلسطيني تجاه المخيمات الفلسطينية في سورية

شهدت المخيمات الفلسطينية في سورية عام 2020 حراكاً على المستوى الدولي والرسمي السوري والفصائلي، بهدف الاطلاع على الأوضاع العامة للمخيمات الفلسطينية، فعلى سبيل المثال نظّم وفد سويسري، ومسؤول من اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي والهلال الأحمر السوري زيارة ميدانية لمخيم حندرات للاجئين الفلسطينيين شمال سورية، وكذلك قام مدير شؤون الأونروا في سورية «أمانيا مايكل إيبي»، بزيارة تفقدية لمنشآت الأونروا في مخيم اليرموك بمدينة دمشق، وخان دنون في ريف دمشق، وفي مدينة حلب ومخيمي (عين التل) حندرات والنيرب، وفي10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020 زار «فيليب لازاريني» المفوض العام للأونروا، مخيم سبينة بريف دمشق، اطلع خلالها على سير عمل منشآت الوكالة والتقى بالأهالي وأعضاء البرلمان المدرسي.

أما على الصعيد الرسمي السوري فقد زار محافظ دمشق «عادل العلبي» مخيم اليرموك، برفقة وفد من المسؤولين السوريين والفلسطينيين، تجول خلالها في شوارع المخيم وزار عدداً من المراكز.

على صعيد الحراك الفصائلي الفلسطيني فقد وصل وفد من منظمة التحرير الفلسطينية إلى العاصمة السورية دمشق، للمشاركة في احتفالات انطلاقة حركة فتح «و»إجراء لقاءات فلسطينية فلسطينية مع الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية والقيادة العامة، ولقاءات أخرى فلسطينية مع فيصل مقداد وزير الخارجية».

وبحثت الفصائل الفلسطينية أوضاع الفلسطينيين في المخيمات بسورية، والأوضاع المعيشية الصعبة التي يمر بها فلسطينيو سورية، وانعكاس الحظر وفيروس كورونا على حياتهم، والمخطط التنظيمي الجديد لمخيم اليرموك وناقشوا الآثار السلبية له على قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة إلى فلسطين.

المؤشرات العامة لأوضاع فلسطينيي سورية خارج سورية

يعاني اللاجئون الفلسطينيون من سورية في بعض الدول المجاورة لسورية من أوضاع قانونية تقودهم لظروف معيشية صعبة إلى حد أن العديد آثر العودة إلى سورية رغم ما يتهددهم هناك من أخطار.

وبينت الإحصائيات الرسمية للأونروا نهاية عام 2020 أن عشرات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين اضطروا إلى اللجوء خارج سورية بفعل تدهور الوضع الأمني والمعيشي المتواصل منذ آذار- مارس 2011، حيث يلجأ في لبنان حوالي (27700) لاجئ فلسطيني في حين يتواجد في الأردن (17343) لاجئاً.

أما في مصر فيوجد (3500) لاجئاً، وفي تركيا قرابة (10000) لاجئ، وفي قطاع غزة (350) لاجئاً، وفي السودان (500) لاجئ، في حين قدر عدد العالقين في الجزر اليونانية بحدود (4000) لاجئ، بينما قدر عدد الواصلين إلى أوروبا بحدود (120000) لاجئ.

وتتفاوت الأوضاع القانونية للاجئين الفلسطينيين في دول اللجوء الجديد صعوداً وهبوطاً، حيث يعاني اللاجئون في كل من لبنان والأردن ومصر والسودان وكردستان العراق وتركيا والجزر اليونانية وتايلاند من أوضاع غاية في الصعوبة، حيث لا يحصل الفلسطينيون في معظم هذه الدول على وضعية لاجئ إنما يعاملون فيها معاملة السائحين كما هو الحال في لبنان ومصر وتايلاند.

أما في دول الاتحاد الأوروبي فقد تجسّدت معاناة اللاجئين هناك في تأخر لم الشمل للعائلات، بالإضافة إلى صدور بعض القرارات والقوانين المتعلقة بالإقامة وشروط منحها.

إلى جانب ذلك شهد عام 2020 المزيد من النجاحات بين اللاجئين على مستويات مختلفة (رياضية وعلمية وثقافية وفنية...وغيرها)، كما حصل الآلاف في كل من السويد وهولندا وألمانيا على جنسيات تلك الدول.

على الصعيد الصحي لا تزال التكاليف المرتفعة للعلاج والاستشفاء في بعض دول اللجوء كلبنان تشكّل تحدياً كبيراً أمام اللاجئين، كما رصدت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية إصابة المئات من اللاجئين الفلسطينيين خارج سورية بفايروس كوفيد 19، ووثقت العديد من الوفيات في مناطق مختلفة.

أما على الصعيدين الإغاثي والإنساني فقد أطلق اللاجئون الفلسطينيون عشرات النداءات والمناشدات ونفذوا الاعتصامات داخل وخارج المخيمات للتخفيف من معاناتهم وتسوية أوضاعهم القانونية والإنسانية لا سيما في لبنان والأردن ومصر والسودان وتايلاند وتركيا.

التوصيات:

1. رفع المعاناة عن اللاجئين الفلسطينيين وتقديم الدعم الإغاثي والإنساني للاجئين لهم داخل وخارج سورية في ظل ما يتعرضون له من تضييق وحصار وفقر ومرض.
2. الكشف السريع والعاجل عن مصير المعتقلين والمفقودين داخل سورية وتأمين محاكمات عادلة وظروف اعتقال إنسانية للمعتقلين، والإفراج الفوري عن النساء والأطفال. خاصة في ظل انتشار الوباء العالمي كورونا «كوفيد 19» الذي تسبب بحصد أرواح آلاف البشر حول العالم، وإلا فإن الحكومة السورية تتحمّل المسؤولية كاملة عن أرواح المعتقلين، ويتوجب عليها الإفراج الفوري عنهم وتقديم الرعاية الطبية الكاملة للمصابين، واتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها الكشف المبكر عن الإصابة بالفايروس للحد من انتشاره، وتحسين ظروف الاعتقال للذين يقضون أحكاماً قضائية داخل السجون لارتكاب جنح أو جنايات وتقديم الرعاية الطبية اللازمة للحيلولة دون إصابتهم.
3. وقف عمليات الاستيلاء على أملاك اللاجئين واحترام حق الملكية (المنقولة وغير المنقولة) الذي يعتبر من الحقوق العينية الأصلية للإنسان الذي كفلته الاتفاقيات الدولية والإقليمية والمحلية بما في ذلك الدستاتير السورية، والعمل على إعادة الحقوق لأصحابها من عقارات ومنقولات، وإلزام الجهات (حكومية أو أفراد) التي قامت بالاستيلاء على أملاك النازحين بإخلائها وإعادتها لأصحابها الأصليين.
4. إلغاء القوانين والمراسيم والقرارات السالبة لحقوق النازحين والمهجرين وما يترتب على ذلك من آثار. وتوفير الحماية القانونية للاجئين الفلسطينيين في سورية بما يضمن الحفاظ على مكتسباتهم وأملاكهم والحيلولة دون تسربها للغير بحجة الغياب أو النزوح أو اللجوء أو عدم القدرة على إثبات الملكية الذي حالت بينه الظروف القاهرة التي تعرضوا لها خلال سنوات الحرب في سورية.
5. المسارعة إلى إعادة إعمار المخيمات الفلسطينية وترميم البنى التحتية من ماء وكهرباء ومواصلات واتصالات، ورفع القيود المفروضة على عودة اللاجئين المهجرين إلى منازلهم وتأمين عودتهم بأسرع وقت ممكن خاصة مخيمات اليرموك ودرعا وحندرات.
6. إعادة تأهيل المدارس والمراكز التعليمية في جميع المخيمات والتجمعات الفلسطينية وتسهيل التحاق الطلاب بالعملية التعليمية.

7. فتح المستوصفات وتأمين الرعاية الطبية للأهالي داخل المخيمات والتجمعات الفلسطينية واتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها الحد من انتشار فايروس كوفيد 19 في أوساط اللاجئين، وزيادة مساهمة الأونروا في تغطية تكاليف العلاج والاستشفاء.

8. دعوة المجتمع الدولي بكل مكوناته من مؤسسات ومنظمات ودول للوقوف أمام مسؤولياتهم تجاه اللاجئين الفلسطينيين والعمل على زيادة التمويل المقدم للأونروا لضمان استمراريتها والقيام بواجباتها المنصوص عليها في ميثاق تأسيسها.

9. دعوة الأونروا لزيادة الدعم المقدم للاجئين الفلسطينيين المهجرين من سورية إلى لبنان والأردن وقطاع غزة الذين يعانون من أوضاع إنسانية وقانونية هشة، بالإضافة إلى اللاجئين داخل سورية بما يضمن لهم حياة كريمة في ظل الأزمات المركبة التي يعيشونها خاصة ما يشهده العالم من انتشار لجائحة كورونا. مع التشديد على ضرورة وصول طواقمها وخدماتها إلى مناطق الشمال السوري باعتبارها أرضاً سورية تخضع لولايتها القانونية وتضم شريحة كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين المهجرين من المخيمات والتجمعات الفلسطينية، وتعاني من أوضاع إنسانية غاية في الصعوبة. والعمل على تطوير أدائها ليشمل تقديم الحماية الجسدية والقانونية للاجئين وبتوسيع خدماتها وولايتها لتشمل اللاجئين الفلسطينيين في تركيا ومصر نظراً لوجود أعداد كبيرة من اللاجئين المسجلين لديها ولا يتلقون أي نوع من أنواع الحماية.

10. وقف تنفيذ المخطط التنظيمي الجديد لمخيم اليرموك والحفاظ على المخطط التنظيمي المصادق عليه في عام 2004 الذي يحافظ على بيوت وأملاك اللاجئين الفلسطينيين.

www.actionpal.org.uk

+44 20 3929 3884

info@actionpal.org.uk

86-90 Paul Street
London, EC2A 4NE
United Kingdom